

Distr.: General
5 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومي مومنتي (الكامبيون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايلي

المحتويات

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/66/286 (Part I) و Add.1)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/66/299)

١ - السيدة لابوانت (وكيلة الأمين لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية السنوي (A/66/286 (Part I) و Add.1)، وقالت إن معدل الشغور في مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد خُفض إلى ١٧ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٣ في المائة في السنة الماضية. ولضمان التصدي، في الوقت المناسب، للمسائل الحاسمة التي تم تحديدها في تقارير الرقابة ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة والشفافية، سيُتيح المكتب تقاريره للعموم على موقعه الشبكي اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وستتضمن التقارير خطط العمل واستجابة الإدارة. وأضافت أن المكتب سيُبين أهمية نتائج المراجعة الداخلية بأن يُسند لها تقدير "مرض" أو "مرض جزئياً"، أو "غير مرض". وجميع التوصيات المفتوحة حالياً هي قيد الاستعراض، وسيُخفف عددها بحيث تسهل متابعتها، وبذلك يمكن للإدارة وللمكتب أن يركزا على المجالات الرئيسية المهمة. أما التوصيات الهامة والحاسمة المرفوضة فستوضع في الصادرة لضمان قبول المخاطر المتبقية على المستوى الإداري المناسب.

٢ - وتابعت قائلة إن المكتب سيقدم ابتداءً من عام ٢٠١٢، تقريراً سنوياً عن عمليات حفظ السلام والعمليات غير المتصلة بحفظ السلام، على أساس السنة التقويمية لتحسين الإبلاغ عن التوصيات ورصدها وتوفير إحصاءات المساءلة لاتفاقات كبار المديرين. ومن المبادرات الأخرى لتعزيز عمل المكتب المواءمة بين أولويات العمل والمخاطر التي قد تواجه

المنظمة؛ ووضع أدوات لمراجعة إدارة الأداء البرنامجي، وتعزيز إجراءات ونظم العمل الداخلية بتكليف الوثائق الإلكترونية وبرامجيات الإدارة حسب الحاجة؛ وإنشاء وحدة للأدلة العدلية الرقمية في شعبة التحقيقات.

٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن المكتب قد أصدر ٣٢٣ تقريراً في الفترة قيد الاستعراض؛ وترد التفاصيل المتعلقة بنشاط شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، وشعبة التفتيش والتقييم، وشعبة التحقيقات في الفقرات من ٣٠ إلى ٥٣ من التقرير (A/66/286 (Part I)).

٤ - السيد ووكر (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/299)، فقال إن أعضاء اللجنة واصلوا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ممارستهم المتمثلة في عقد اجتماع مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية في الأمم المتحدة، وأتيح لهم الوصول، على نحو كاف، إلى ما اعتبروه ضرورياً للقيام بعملهم من أشخاص ووثائق وتقارير. وأضاف أن التقرير يتضمن خطة عمل لعام ٢٠١٢، تستند إلى مسؤوليات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ودورة ميزانية الأمم المتحدة ودورات الجمعية العامة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومجلس مراجعي الحسابات.

٥ - وتابع كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة قدمت، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ما مجموعه ٨٢ توصية، نُفذ منها ٤٣، ولا يزال ٢٤ منها قيد التنفيذ أو قيد النظر. وأرجأت الجمعية العامة النظر في خمس عشرة توصية بشأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونظام المساءلة في الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير الحالي ١٥ توصية جديدة، وبذلك يصل المجموع إلى ٩٧ توصية.

- ٦ - وأشار إلى أن تحسّن معدلات تنفيذ توصيات هيئات الرقابة هو خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن حتى تكون هذه التوصيات عنصراً أساسياً من عناصر المساءلة، يجب أن تكون وحيهة جدا، وتقدم قيمة مضافة، ويتم تنفيذها في الوقت المناسب؛ لذلك ستدرس اللجنة المبادرة التي سيأخذ بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعامله مع التوصيات الموجهة للإدارة. ونوه بعمل لجنة الإدارة التي خصّصت عدة دورات لاستعراض توصيات هيئات الرقابة ومتابعتها.
- ٧ - واستطرد قائلاً إنه رغم انتقال مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى تخطيط العمل المتبقي على أساس المخاطر ورغم الجهود التي تبذلها الإدارة لوضع أسس إدارة المخاطر في المؤسسة، ينبغي القيام بالمزيد. فمُنظمة مثل الأمم المتحدة، على هذا القدر من الضخامة والتعقيد والأهمية لا بد أن يكون لديها إطار متين لإدارة المخاطر في المؤسسة يُسَيِّر من أعلى مستوى. وفي هذا الصدد، كررت اللجنة توصياتها بشأن نظام المساءلة.
- ٨ - وأضاف أنه لدى مراجعة البيانات المالية للمنظمة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات، أشارت اللجنة إلى أن التبرعات تمثل نسبة مئوية متزايدة من الموارد العامة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأوصت بأنه يتعين على الإدارة أن توضح المخاطر المرتبطة بها وتخفف من حدتها.
- ٩ - وأردف قائلاً إن ارتفاع معدلات الشغور في مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسألة قائمة منذ زمن طويل. ورحب بالانخفاض في المعدل العام للشغور، وخصوصاً ملء ثلاث وظائف قيادية. ولكن استمرار ارتفاع معدل الشغور في شعبة التحقيقات، يمكن أن يؤثر في نتائج المشروع التحريبي المتعلق بالتحقيقات. وقد فرغ معهد المراجعين الداخليين مؤخراً من استعراض أقران لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وسيعلم عن نتائجه قريباً.
- ١٠ - وأوضح أن الفقرات ٥٤ إلى ٥٧ من تقرير اللجنة (A/66/299) تتضمن نصيحته بخصوص الاقتراح المتعلق بعمليات مراجعة الأداء التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٦٥.
- ١١ - ولاحظ بقلق صدور رأيين استشاريين مؤخراً عن مكتب الشؤون القانونية يتعلق أولهما بسلطة المراجعة المخولة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على الصناديق والبرامج، وثانيهما بما إذا كان يمكن إعادة تعيين عضوي اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة المعينين لفترة مبدئية مدتها أربع سنوات، لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات. واختتم كلمته قائلاً إن مدة ولايته وولاية جون موانغا نائب الرئيس ستنتهيان في نهاية عام ٢٠١١. وإنه من دواعي الشرف أن كان رئيساً للجنة في السنوات الأربع الأولى من وجودها، ولكنه لن يسعى لإعادة تعيينه.
- ١٢ - السيد دي لوكا (الأرجنتين): لاحظ، متحدثاً نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تهدف إلى تحقيق وفورات في التكاليف، واسترداد المدفوعات الزائدة، وتحقيق مكاسب الكفاءة وإدارة المخاطر على نحو منتظم، وكرّر دعم مجموعة الـ ٧٧ والصين للاستقلال التشغيلي للمكتب. وأكد من جديد على الأدوار المتميزة لآليات الرقابة الداخلية والخارجية وحث المكتب على مواصلة التنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة لتفادي الازدواجية في الواجبات وتقليل الفجوات في التغطية الرقابية. وقال إن المجموعة ستسعى، عبر مشاورات غير رسمية، إلى توضيح المبادرات الجارية لتعزيز المكتب.
- ١٣ - وأثنى على الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي تقبل وتنفذ دائماً توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لكنه أعرب عن انشغاله من أن عدد التوصيات المرفوضة زاد، وأن

المخاطر؛ ولذا فهو يحث الأمين العام على مواصلة تعزيز قدرات الأمانة العامة على تقييم المخاطر والتخفيف من آثارها والرقابة الداخلية. وذكر أن وفده يرحب بانخفاض معدل الشغور داخل المكتب وتعيين مديري الشعب بشكل خاص.

١٧ - وتابع قائلاً إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوصى بإدخال تغييرات مفيدة على نظام تقييم تقارير مراجعة الحسابات وتصنيف التوصيات. وتتصل بعض المسائل التي نوقشت في التقرير بمفهوم الاستقلال التشغيلي، ويشمل ذلك ترتيبات تمويل أنشطة المكتب والتسلسل الإداري المناسب بين المكتب والجمعية العامة. وأعرب عن أمله في أن تحدد اللجنة الخامسة والمكتب نطاق "الاستقلال التشغيلي" من أجل تعزيز أدوار جميع الجهات المعنية ومسؤولياتها.

١٨ - السيدة لي (سنغافورة): رحبت بالتقدم المحرز في ملء الوظائف الشاغرة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما بالنسبة إلى المناصب القيادية. ولكنها قالت إنها تشاطر مشاعر القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن استمرار ارتفاع معدل الشغور في شعبة التحقيقات الذي يمكن أن يعطل سير العمل في المكتب.

١٩ - وتابعت قائلة إن المكتب والإدارة ينبغي أن يواصلوا تنسيق عمليهما وذلك لتجنب إحداث ارتباك لدى الجهات المعنية الرئيسية، ويعملاً معاً لتحسين معدل تنفيذ توصيات المكتب. أما اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، فهي تقدم باستمرار، معلومات مفيدة عن الطريقة التي يمكن أن يحسّن بها المكتب عمله.

٢٠ - وأضافت أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على الأدوار المنفصلة والتميزة لآليات الرقابة الداخلية والخارجية: فمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي

معدلات التنفيذ، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الجوهرية، انخفضت. وخلال المداولات في هذا الشأن، ستضع مجموعة الـ ٧٧ والصين في اعتبارها الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة والمتعلقة بمسألة عدد توصيات المكتب مقارنة بنوعيتها. وحث المكتب على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لتيسير تنفيذ التوصيات وحل الخلافات قبل أن تتفاقم.

١٤ - وأشار إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بعمله الوظيفي الشاغرة في المكتب، ولكنها تشعر بالقلق إزاء الصعوبة في بلوغ ملاك الموظفين مستواه الأمثل، ولا سيما في شعبي التحقيقات والمراجعة الداخلية. وينبغي ملء الوظائف الشاغرة المتبقية، على سبيل الاستعجال، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي.

١٥ - واختتم بقوله إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تنوّه بتوصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التي تهدف إلى تعزيز كفاءة وتأثير وظائف مراجعة الحسابات ووظائف الرقابة الأخرى، وتحث هيئات الرقابة على مواصلة تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

١٦ - السيد ديتلينغ (سويسرا): تكلم أيضاً باسم ليختنشتاين، فرحب بالتحسينات التي أدخلت على منهجية إدارة المخاطر التي يتبعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وأعرب عن أمله في أن يتم، في المستقبل، تطبيق نهج إدارة المخاطر على التحقيقات أيضاً. وقال إن وفده يرحو أن يُدرج تحليل للتغيرات في فئات المخاطر داخل الأمانة العامة في التقارير السنوية المقبلة للمكتب. ولاحظ أن المكتب أحرز تقدماً مشجعاً في إدارة المخاطر، ولكن من الضروري وضع إطار متين لإدارة المخاطر في المؤسسة على مستوى منظمة الأمم المتحدة كلها بغية إجراء عمليات المراجعة على أساس تحليل

المتحدة التي تمول عن طريق التبرعات، لضمان عدم تقييد عمل المكتب بسبب نقص التمويل.

٢٥ - **السيدة مولستاد** (النرويج): قالت إن على الأمم المتحدة ألا تتسامح مطلقاً مع الفساد أو الاحتيال أو غيرهما من أشكال إساءة استخدام الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن الاستقلال التشغيلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أساسي لضمان مصداقية المنظمة وشرعيتها. ورحبت بالخطط التي تهدف إلى زيادة الفعالية والشفافية في نتائج المراجعة الداخلية. وأشارت إلى أن بعض النتائج التفصيلية الواردة في تقرير المكتب (A/66/286 (Part I)) توضح مزايا النهج القائم على المخاطر لإجراء الرقابة، وأن وفدها يؤيد الخطط الهادفة إلى تخفيض عدد التقارير والتوصيات الصادرة عن المكتب من أجل التركيز على القضايا الحاسمة وتحسين رصد تنفيذ التوصيات.

٢٦ - وأضافت أنه من المهم أن تنسجم ولاية المكتب مع خطة عمله، من ناحية، ومع الموارد المالية والبشرية المتاحة له، من ناحية أخرى. ورحبت بما تم من ملء للشغور على مستوى المديرين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأشارت إلى أنه توجد حاجة لبذل المزيد من الجهود للتصدي لارتفاع المعدل العام للشغور. ولذا يجب أن تتوفر للمكتب الموارد اللازمة لمواصلة العمل الإيجابي الذي أنجز حتى الآن.

٢٧ - **السيد نغوين دينه هاي** (فيت نام): أثنى على العمل الذي قامت به اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومتابعتها لتنفيذ التوصيات، وأيد الجدول الزمني المقترح لأنشطتها للجنة لعام ٢٠١٢. وأشار إلى أن وفده يشارك وجهة نظر اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التي ترى أنه ينبغي تحسين معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بخصوص عمليات حفظ السلام لتعزيز المساءلة. فالعدد الكبير من التوصيات في مجال الخدمات اللوجستية يدل على

الحسابات، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ووحدة التفتيش المشتركة تؤدي واجباتها على نحو متكامل ضمن إطار وُضع بهدف أن تصبح منظمة الأمم المتحدة أقوى وأكثر كفاءة.

٢٨ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب بتوصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن وظيفة الرقابة في الأمم المتحدة، وإطار المساءلة، وعمليات مراجعة الأداء، ودوري مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٩ - وأشاد بالعمل الذي أنجزته وكالة الأمين لخدمات الرقابة الداخلية في السنة الماضية لتعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك عن طريق ملء مناصب المديرين الشاغرة وتخفيض معدل الشغور العام. ورحب بقرارات تبسيط تقارير مراجعة الحسابات وتصنيف التوصيات بحيث يقع توفير المزيد من المواد المفيدة للمديرين؛ ورحب بمبادرة زيادة الشفافية عن طريق نشر تقارير مراجعة الحسابات على الموقع الشبكي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٠ - وتابع قائلاً إن وفده قلق إزاء وضع قدرات التحقيق داخل المكتب منذ إنشاء مهام فرقة العمل المعنية بالمشتريات. وأعرب عن أمله في أن يفضي سد الشغور في المناصب القيادية، وملاءمة إجراء التحقيقات مع عمليات المراجعة للكشف عن مواطن الضعف في النظام، وانتداب موظفين مؤهلين للتحقيق في الجرائم المالية إلى تمكين المكتب من توفير رقابة صارمة على موارد الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ستؤيد حكومته اقتراحاً بإنشاء منصب أمين عام مساعد للمساعدة في إدارة شعب المكتب والمسائل الإدارية الشاملة.

٣١ - وقال في خاتمة كلمته إنه يتفق مع توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التي تدعو إلى اقتراح بشأن ترتيبات لتمويل المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بكيانات الأمم

وجود مشكل هيكلي ينبغي حله. وأعرب عن اتفاقه أيضاً مع اللجنة أنه من أجل تعزيز المساءلة في الأمانة العامة، ينبغي على مجلس الإدارة أن يولي اهتماماً أكبر لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي لم تنفذ بعد والمتعلقة بقضايا إدارية حاسمة أو منطوية على مخاطر شديدة، وينبغي أن يتفاعل أكثر مع هيئات الرقابة. فالرقابة عملية مستمرة من شأنها أن تساعد الموظفين على بلوغ أعلى المعايير المتعلقة بالأخلاقيات والمساءلة والأداء.

٢٨ - الرئيس: سأل ما إذا تم من وجهة نظر رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، تعزيز الرقابة في الأمم المتحدة منذ صدور تقرير فولكر بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي أدّى إلى إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

٢٩ - السيد ووك (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): أجاب أنه منذ إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، أُدخلت تحسينات على الرقابة عموماً ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على وجه الخصوص، وكذلك على العلاقة بين الإدارة وهيئات الرقابة. ولا تزال بعض المجالات تحتاج إلى الاهتمام، والعمل لن يكتمل أبداً: لقد تم الحد من المخاطر، ولكن زوالها تماماً أمر مستحيل. ويجب على الأمم المتحدة أن تركز الآن على التحسين المستمر، وعلى نوعية النتائج التي تتحقق استناداً إلى الموارد المتاحة. فهذه مسألة مطروحة ليس بالنسبة لمهام الرقابة فحسب، وإنما بالنسبة للمنظمة بأكملها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.